مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الاستثمار الخاص في الاقتصاد السوري 2006 - 2010
اسم الكاتب: د. نبيل علي، جنان يوسف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4615
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 15:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

دور الاستثمار الخاص في الاقتصاد السوري
2010 – 2006

الدكتور نبيل علي*
جنان يوسف**

(تاريخ الإيداع 12 / 8 / 2014. قُبِل للنشر في 27 / 11 / 2014)

□ ملخّص □

يعد الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادي، لأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات، ويخلق فرص عمل جديدة، كما يوفر فوائض مالية للحكومة وللأفراد يتم عادةً إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن.

وللاستثمار أوجه عدة وفقاً لهويته، فهناك الاستثمار المحلي بشقيه العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وفي جميع الحالات يعد الاستثمار محركاً أساسياً ودافعاً للنمو في أي مجتمع، وكثيراً ما يتوقف معدل النمو على حجم الاستثمارات المستخدمة في بلد ما وطبيعتها.

من هذا المنطلق يرتكز البحث على موضوع دور الاستثمار الخاص في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2006 – 2010، حيث إن الهدف من هذا البحث خلال المدة المذكورة يتفرع إلى قسمين :

الأول: البنية التشريعية القانونية الناظمة للاستثمار الخاص، من خلال الملامح الأساسية للاقتصاد السوري في مطلع الألفية الثالثة. وتطور الأنظمة والتشريعات الناظمة للاستثمار الخاص التي تشكل الجزء الأول من البحث.

والثاني: البحث عن أهمية الاستثمارات الخاصة قطاعياً ومحلياً وخارجياً، وهذا يشكل المحور الأساسي للجزء الثاني من البحث، والذي يحمل عنوان تطور الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد السوري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الخاص، الخطة الخمسية العاشرة

* أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– دمشق– سورية.
** طالبة دراسات عليا(ماجستير)– قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

The Role of private investment in the Syrian Economy 2006 - 2010

Dr. Nabil Ali*
Jenan Yousef**

(Received 12 / 8 / 2014. Accepted 27 / 11 / 2014)

□ ABSTRACT □

Investment is considered the engine to economic growth because it leads to many productive and service projects and in many other fields as well. Investment creates lots of job opportunities and offer the government and individuals financial revenues which usually come back in the economic circle through sales, this increases the absorption capacity of the national economy and expanding consumption in addition to ameliorate the living conditions for citizens.

Investment has different aspects such as local private and public investment, direct and indirect foreign investment. In all cases, it is considered a fundamental venue and basic motivation for growth in any community.

The research concentrates on the subject of investment and the role of private investment in the Syrian economy during the period 2006-2010. The objectives are first to explore the legislative and legal structure of private investment through analyzing the main features of the Syrian economy in early twenty 1st century and the development of this structure, which is the first part of the research.

The second objective is to study the importance of private investments at the sector level and locally and abroad as well, which constitute the main theme of the second part of the research under the title "the development of the private investments in the Syrian Economy".

Keywords: private investment, tenth five-year plan

*Associate Professor ,International Economics Department, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.
**Postgraduate Student, International Economics Department, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة :

يعد الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادي، كونه يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، من خلال إشادة المشروعات الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات، ويخلق فرص عمل جديدة.

يرتبط مفهوم الاستثمار بوجه عام بمجموعة متداخلة من البنى الفوقية، والتحتية القائمة في مجتمع ما. وبذات الوقت يشكل بذاته عملية استخدام حيز من الموارد المادية والبشرية في مشروعات وأنشطة اقتصادية إنتاجية أو خدمية، بهدف تحقيق الربح على أساس الجدوى.

إنما هذه البساطة في الوصف لا تنطبق في كثير من الأحيان على الواقع، ولاسيما في البلدان النامية. فالاستثمار يحتاج إلى متطلبات أساسية تشكل فيما بينها ما يعرف بالمناخ الاستثماري. وللاستثمار أوجه عدة وفقاً لهويته، فهناك الاستثمار المحلي بشقيه العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، كما يمكن تصنيفه بحسب النشاط الاقتصادي إن كان في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، وفي جميع الحالات يعد الاستثمار إحدى أهم القضايا التي تحظى باهتمام كبير من قبل المعنيين بالسياسة الاقتصادية، ولاسيما في البلدان النامية.

2- إشكالية البحث وتساؤلاته :

فرضت المتغيرات الاقتصادية الداخلية التي شهدها المجتمع السوري مع مطلع الألفية الثالثة – بالتزامن مع المتغيرات الاقتصادية الدولية – جملة من التحديات أمام الاقتصاد السوري، جاء في مقدمتها بداية الانتقال من اقتصاد يقوده القطاع العام المتمثل بالاستثمارات الحكومية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، إلى ما بات يعرف باقتصاد السوق الاجتماعي لإفساح المجال أمام القطاع الخاص لمشاركة أوسع في الحياة الاقتصادية السورية.

من هنا يعالج البحث إشكالية هذا التحول من منظور الدور الجديد لاستثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد السوري، ولمعالجة هذه الإشكالية يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

1-ما هي الملامح العامة للاقتصاد السوري بعد مطلع الألفية الثالثة.

2-هل استطاعت البنية التشريعية والقانونية المساهمة في تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

3-كيف تطورت الاستثمارات الخاصة، وما هي طبيعتها.

4-إلى أي مدى ساهمت الاستثمارات الخاصة في تطور الاقتصاد السوري.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث في مقاربته للنهج الاقتصادي الجديد الذي تم اعتماده منذ العام 2006، وفهم منعكسات هذا التوجه على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى بلوغ الأهداف المنشودة منه.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي حققها الانتقال إلى نهج اقتصاد السوق الاجتماعي، بوجهه المتمثل في مدى مساهمة الاستثمارات الخاصة في الوصول إلى تلك النتائج خلال الفترة المدروسة.

حدود البحث (الإطار الزمني) :

يشمل الإطار الزمني للبحث الفترة الممتدة بين عامي 2006–2010، حيث تم اعتماد نهج اقتصاد السوق الاجتماعي رسمياً عام 2005 وبشكل عام 2006 السنة الأولى لتطبيق هذا النهج،كما وتشكل الفترة الممتدة بين العامين 2006 – 2010 سنوات الخطة الخمسية العاشرة التي شكلت الخلفية، أو الإطار التنفيذي لترجمة عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

فرضية البحث : يقوم البحث على اختبار الفرضية التالية:

حقق الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، تحولاً نوعياً في حجم الاستثمار الخاص وطبيعته ، انعكس على هيكلية الاقتصاد السوري وفعاليته.

منهجية البحث :

اعتمد الباحث بشكل رئيس للإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضيته على المنهج الوصفي التحليلي، لتوصيف الواقع من خلال المعطيات والبيانات المتوفرة عن الظاهرة المدروسة، وتحليل هذه البيانات للوصول إلى الهدف من الدراسة.

النتائج والمناقشة :

أولاً: الملامح الأساسية للاقتصاد السوري في مطلع الألفية الثالثة :

تبنت السياسة الاقتصادية في سورية بعد عام 2000 مجموعة من الإجراءات التي تصنف في إطار الإصلاح الاقتصادي المؤسسي والإداري للاقتصاد السوري، للوصول إلى اقتصاد تنافسي قوي مندمج في الاقتصاد العالمي، ويحقق التوازن بين الكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. بدأت بتعديل قوانين الاستثمار، وإقرار مجموعة من التشريعات والقوانين الاقتصادية الجديدة، واعتماد التعريفة الجمركية المنسقة، والسماح بإقامة مصارف خاصة وشركات للتأمين، وإقامة سوق للأوراق المالية،وإقرار قانون ممارسة أعمال الصرافة، وإصلاح النظام النقدي والمالي، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية وإعفاء الصادرات السورية من كافة الرسوم والضرائب.[1]

وهدفت تلك الإصلاحات إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتحرير التدريجي للحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتغيير البنية الهيكلية للاقتصاد السوري من اقتصاد شبه ريعي يعتمد على النفط والزراعة إلى اقتصاد معرفي متطور.

وكان أهم ما ميّز هذه المرحلة، هو تبنّي الحكومة السورية مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي عام 2005 رغم حاجة هذا النهج إلى توافر مقومات تنظيمية ومؤسسية عند تطبيقه على أرض الواقع، انطلاقاً من أن إطلاق العنان لآليات السوق لا يتناسب مع المرحلة التي وصل إليها الاقتصاد السوري كغيره من اقتصاديات الدول النامية، نظراً لأن هذه الآليات تتطلب بلوغ البلد مرحلة النضج في الهياكل الاقتصادية المتسمة بالاستقرار البنيوي كما هو الحال في الدول المتقدمة، كما أنه لا يمكن الاعتماد على اقتصاد السوق في مجالات تعبئة الموارد وضبط عملية التراكم وتوجهات

[1] – د.أبوفخر، شبلي، د.العبدالله، نهاد، تعزيز التجارة الخارجية والاستثمار المقدم إلى ندوة الواقع الاقتصادي، هيئة تخطيط الدولة، المفوضية الأوروبية، منتدى البحوث الاقتصادية، دمشق،آب 2005، نشرة كلنا شركاء في الوطن عن الموقع: www.All4souria.org

التنمية، نظراً للحاجة إلى سلسلة من الموازنات التخطيطية الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الاستراتيجي التي عادةً ما يعجز السوق بمفرده عن حلها حلاً مرضياً أو عادلاً أو ما يعرف بظاهرة فشل السوق، إضافة إلى أن أداء الأسواق في الدول النامية ليس على مستوى الكفاية في الدول المتقدمة التي استغرقت فيها عملية نضج الأسواق عقوداً طويلة الأجل للوصول إلى كفاية الأداء الحالي، لذلك فإن فرض كفاية الأسواق يحتاج إلى كثير من المراجعة والتدقيق في حالة البلدان النامية.[2]

من هنا نلاحظ اعتماد السياسة الاقتصادية السورية على مبدأ التدرج دون طرح برنامج شامل ومتكامل للإصلاح الاقتصادي بهدف تلافي الصدمات، التي يمكن أن تنشأ عن هذا الإصلاح لصالح تطوير النظام الاقتصادي وتحديثه ، وإجراء إصلاح إداري أولاً قبل إجراء إصلاح اقتصادي شامل، يهدف إلى إزالة عوائق النمو في الاستثمار، وتفعيل النمو الاقتصادي، وانتقال الاقتصاد السوري من مرحلة المزايا النسبية إلى مرحلة التنافسية، نظراً لخصوصية الإصلاح الاقتصادي في سورية النابعة من التعددية الاقتصادية، التي يتصف بها الاقتصاد السوري وبما يتناسب مع التوجه نحو إعادة هيكلة القطاع العام، وجعله يتوافق مع اقتصاد السوق، وضرورة ضبط التحرير الاقتصادي في إطار سيطرة الدولة لخدمة المصالح الاستراتيجية، وحاجات المجتمع الاقتصادية في وقت واحد بعيداً عن تلقي وصفة جاهزة للإصلاح من صندوق النقد والبنك الدوليين.[3]

وقد شكلت الخطة التاسعة تحولاً جوهرياً في منهجية التخطيط ودوره،حيث كانت الخطة التأشيرية الأولى رغم عدم استكمال البنى المؤسسية والتشريعية اللازمة لجعل السياسات الموجه الرئيس لتحقيق أهداف الخطة، آخذة بالاعتبار عملية الإصلاح الاقتصادي الجارية في البلاد، ومن خلال تتبع تنفيذ هذه الأهداف يمكن الحكم على مدى نجاح الخطة في تحقيق أهدافها العامة والمحددة من خلال:[4]

أ- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حددت الخطة معدل نمو وسطي للفترة 2001 – 2003 بما يقارب 3% سنوياً و 4% للفترة 2004 – 2005 أي بمعدل وسطي سنوي 3.4% لكامل سنوات الخطة. بلغ وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة 3.7%، وكان وسطي معدل النمو 4% للفترة 2001 – 2003 أي أكبر من وسطي معدل النمو المخطط، بينما يقدر أن يبلغ هذا الوسطي 3.2% للفترة 2004 – 2005 وهو أقل من المعدل المخطط.

ب- مساهمة القطاعات في النمو:

تباينت مساهمة القطاعات الاقتصادية في معدل النمو الفعلي الذي بلغ 3.7%، حيث كانت على التوالي: 25% للزراعة و- 45 للاستخراجية و 11% للتحويلية و 1% للماء والكهرباء و 3% للبناء والتشييد و 41% للتجارة و 29% للنقل و 9% للمال والتأمين و 25% للخدمات.

ويتضح أن الزراعة والتجارة والنقل والخدمات كانت القطاعات الرئيسة المساهمة في توليد النمو الاقتصادي، وشكلت مجتمعة نحو 120% من معدل النمو، وعوضت بذلك المساهمة السلبية للصناعة الاستخراجية.

---

[2] – د. سليمان، حسان، تقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية بالتطبيق على سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،2007، ص68.

[3] – د. الزعيم،عصام، التوجهات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني إزاء مشروع العولمة والشراكة الإقليمية، بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية والاجتماعية في سورية' دمشق 2004، ص 43،45.

[4] – تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، 2006- 2010، ص 19، 20،24.

ج- التجارة الخارجية:

أما في مجال التجارة الخارجية سعت الخطة الخمسية التاسعة إلى تحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد ذي قدرة إنتاجية ضعيفة نسبياً إلى اقتصاد ذي قدرة إنتاجية منافسة، وذلك من خلال تحديث القاعدة الإنتاجية، وتحسين البيئة الاستثمارية، ونقل التكنولوجيا بهدف التجديد الإنتاجي، وتطوير التبادل التجاري مع الدول العربية والأجنبية والعمل على فتح أسواق جديدة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بكافة حساباته وبهدف ذلك عملت الخطة على:

-تنويع هيكل الصادرات بدلاً من الاعتماد على النفط.

-تطوير الصادرات الخدمية (السياحة والنقل).

-جلب الاستثمارات الرأسمالية المباشرة، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، وتوطين التقانة.

-تغيير بنية المستوردات بحيث يتم التركيز على السلع الرأسمالية والوسيطة، وتقليص المستوردات الاستهلاكية عن طريق تطوير إنتاج بدائلها محلياً.

إلا أنه من خلال تتبع ما تم تنفيذه خلال سنوات الخطة التاسعة، يتبين أن الفائض المحقق في ميزان المدفوعات وبشكل خاص الميزان التجاري يخفي العديد من الاختلالات أهمها:

-ضعف القاعدة الإنتاجية والخدمية، وعدم قدرتها على المنافسة الداخلية والخارجية.

-اعتماد متزايد على الصادرات النفطية والمواد الخام الأخرى.

-استيراد عال لخدمات السياحة والنقل والمال والتأمين.

-ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجهه إلى قطاع الطاقة (النفط والغاز).

إلا أن ما تم اتخاذه من خطوات لتحسين واقع الصادرات غير كاف لزيادة الصادرات وتحسين نوعيتها، حيث ما تزال تعتمد بشكل أساسي على النفط والمواد الخام، كما أن السلع المصدرة ما تزال محدودة، وتتجه إلى أسواق محددة إذ لم يتم تنفيذ السياسات المقررة لتحقيق ذلك (فتح أسواق جديدة، تحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية، تحسين المناخ الاستثماري، تنويع المنتجات، الاستفادة من التجارب الأخرى).

ثانياً: تطور الأنظمة والتشريعات الناظمة للاستثمار الخاص :

كانت قد صدرت في سورية قوانين عدة، تتضمن حوافز للاستثمارات الخاصة منذ عام 1952م وقبل تبني التخطيط المركزي أواسط الستينات، وخلال حقبة التخطيط المركزي (منذ منتصف الستينيات وحتى منتصف الثمانينات) لم يصدر سوى قانون واحد، يتضمن حوافز لتشجيع الاستثمار موجه أساساً للمغتربين السوريين والمستثمرين العرب ومقتصر على قطاعات محددة.[5]

ومنذ عام 1985م بدأت القوانين المحفزة للاستثمار بالظهور،ويمكن استعراض بعض أهم تلك التشريعات وفق تسلسلها الزمني:[6]

1-القانون رقم /47/ لعام 1952م الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.

2- المرسوم رقم /103/ لعام 1952م الخاص بالمشاريع الصناعية (مع ملاحظة أن الإعفاءات الجمركية الموجودة في هذا المرسوم، ألغيت وحل محلها المرسوم التشريعي /51/ لعام 2006م).

3- القانون رقم /21/ لعام 1958م الخاص بتشجيع الصناعة.

---

[5] – د. الكفري، مصطفى العبد الله، مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص11.

[6] – تقرير الاستثمار السنوي الخامس في سورية 2010.

4- قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم /186/ لعام 1985م الخاص بالاستثمار السياحي (مع ملاحظة أن الإعفاءات الجمركية الموجودة في هذا المرسوم، ألغيت وحل محلها المرسوم التشريعي /51/ لعام 2006م).

5- المرسوم التشريعي رقم /10/ لعام 1986 الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.

6- قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/ لعام 1991م وتعديلاته بموجب المرسوم /7: لعام 2000م، والذي جاء تتويجاً لتدعيم المناخ الاستثماري في سورية في إطار التوجه نحو تشجيع استثمار أموال المواطنين العرب والسوريين المقيمين والمغتربين ورعايا الدول العربية والأجنبية في المشاريع الاستثمارية في سورية، والذي أعطى كثيراً من الحوافز والمزايا للمستثمرين، بحيث تتدفق الاستثمارات إلى سورية بكل حرية وتخرج من أرباحها وأصولها بكل حرية.

7- القانون رقم /28/ والقانون رقم /29/ لعام 2001م الخاص بإحداث المصارف الخاصة والسرية المصرفية.

8- المرسوم التشريعي رقم /36/ لعام 2001م القاضي بترخيص الجامعات الخاصة.

9- المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005م الذي سمح بإقامة المصارف الإسلامية في سورية.

10- المرسوم رقم /43/ لعام 2005م الخاص بالاستثمار في قطاع التأمين والصحة والتعليم العالي.

11- المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007م لتشجيع الاستثمار.

12- المرسوم التشريعي رقم /54/ لعام 2009م.

13- القانون رقم /32/ عام 2010م الخاص بالسياسة العامة لقطاع الكهرباء.

14- القانون رقم /34/ عام 2010م الخاص بتعديل القانون /15/ لعام 2008م الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.

كما تم إطلاق مجموعة من الحوافز التي تشجع الاستثمار فيما سمي القطاعات الواعدة في سورية، وخلال السنوات العشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين تحققت حزمة من التغييرات الهامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بهدف مواكبة اندماج سورية في الاقتصاد العالمي من جهة، والتزاماً باقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج اقتصادي للإصلاح والدعم لمسيرة التطوير والتحديث من جهة أخرى. تزامن ذلك مع حراك حكومي لتدعيم البنى التحتية اللازمة للمستثمرين ومشروعاتهم من خلال تطوير، المناطق الحرة وتوسيعها في عدد من المحافظات (دمشق – اللاذقية – طرطوس)، إضافة إلى إحداث العديد من المدن الصناعية المؤمنة بكل متطلبات الخدمات في العديد من المحافظات أيضاً مثل: المدينة الصناعية بالشيخ نجار، والمدينة الصناعية بحسياء في محافظة حمص وغيرها.

يلاحظ الباحث ومن خلال كثرة القوانين والأنظمة الصادرة منذ العام 2000 ولغاية 2010، حققت إلى حد كبير نقلة نوعية في البنية التشريعية الناظمة ليس للاستثمار الخاص فحسب، بل ولمجمل النشاط الاقتصادي في سورية، بهدف حفز الأداء، وزيادة وتائر النمو على مختلف الصعد. لاسيّما ما رافق ذلك من إصلاحات جوهرية في السياسات المالية والنقدية، وخاصة لجهة التشريع الضريبيوأسعار الفائدة، الأمر الذي هيّأ برمته – ولو نظرياً – مناخاً استثمارياً منافساً على المستوى الإقليمي. وهذا ما أكدته العديد من التقارير الصادرة عن جهات مختصة إقليمية ودولية، وخاصة تقارير صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة من اتفاقيته مع الحكومة السورية خلال الفترة 2005 – 2010.

ثالثاً: تطور الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد السوري :

يعرّف الاستثمار على أنه عمليّة يقوم المستثمر بموجبها بتحويل الأموال إلى أصول مادية إنتاجية، تساهم في زيادة التكوين الرأسمالي للبلد وبالتالي في زيادة الطاقة الإنتاجية.[7]

ولفهم الاستثمار ينبغي أن تفهم علاقته مع رأس المال الذي يعد أهم المفاهيم في التحليل الاقتصادي. فرأس المال هو قيمة يملكها المستثمر في بداية النشاط الإنتاجي لمشروعه، ومخصصة لمتابعة نشاطه الإنتاجي، وهو يكون في البداية بشكل نقدي بحيث يستطيع المستثمر استخدامه للحصول على السلع والخدمات الضرورية للعملية الإنتاجية. هذه الحيازة للسلع والخدمات، هي التي تكوّن الاستثمار الذي يتحدد بارتباط رأس المال بسياق العملية الإنتاجية.

وبهذا يبدو الاستثمار وكأنه المرحلة الأولى والأساسية في دورة الإنتاج، كما تتغير طبيعة الاستثمار بتغيّر حجم الاستثمارات، فالاستثمارات الإنتاجية ذات الحجم الكبير تكون طويلة الأجل، وتتطلب أموالاً كثيرة وفترة استرداد طويلة، وهي أقدر على امتلاك رأس مال ثابت كبير وتقنيات متطورة، وبذلك فهي قادرة على الإنتاج بكميات كبيرة وبتكاليف منخفضة. أمّا الاستثمارات الصغيرة فهي تتصف بسرعة دوران رأس المال، وبزيادة نسبة رأس المال الدائر، وهي أشبه ما تكون باستثمارات تجارية قليلة المخاطر.

تتميز البلدان النامية بغلبة الاستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل، حيث يتجنب القطاع الخاص الدخول في استثمارات طويلة الأجل تحتاج إلى فترة طويلة لاسترداد رأس مالها، وبالتالي يقوم القطاع العام بمثل هذه المشاريع. أما التوجه نحو استثمارات الترشيد فيتوقف على المستوى العام للأجور السائد في البلاد، وكذلك حجم الإنتاج ونوعيته.

ونظراً لأهمية الاستثمار وطبيعته فإن ما يحدث من تطورات على حركته وتبدلات في طبيعته، يلقي الضوء على الفعالية الاقتصادية وتطور مستوى النشاط الاقتصادي، وتطور العمالة والدخل واتجاهات تطورها في المستقبل القريب. وبالتالي فإن أي تغيّر في طبيعة الاستثمارات وبنيتها سوف يكون له أثر بالغ في مجمل النشاط الاقتصادي.

من هنا سيتطرّق البحث إلى ثلاثة قطاعات رئيسة في الاقتصاد السوري هي:

-تطور الاستثمارات الخاصة قطاعياً :

1. القطاع الصناعي:

يعد قطاع الصناعة والتعدين من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد السوري، وخاصة أنه يضم النفط والغاز والصناعة الاستخراجية، حيث إنه في الآونة الأخيرة كان متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي حوالي 35%، ولكن على الرغم من ذلك بقي التطور في الصناعة التحويلية محدوداً إلى حد كبير.

أما الصناعات الأخرى فقد تطورت إلى حد كبير، وذلك بسبب دخول القطاع الخاص بقوة وزيادة مساهمته في الصادرات السورية، بالإضافة لدخول بعض الصناعات الجديدة كصناعة السيارات مثل شركة "سيامكو" و "سيفيكو" بالتعاون مع الجانب الإيراني.

ومن الأمور التي ساهمت بتشجيع القطاع الخاص في سورية، إنجاز قانون حماية الصناعات الناشئة لحماية الصناعات السورية الناشئة، وتأمين ظروف نضوجها وتطورها لتكون قادرة على المنافسة والصمود أمام المنتجات الصناعية المستوردة إلى السوق المحلية، إضافة إلى إنجاز قانون تنظيم الصناعة الذي سيسمح بإدخال العديد من الحرف في غرف الصناعة، مما يسهل عمليات الترخيص والاستفادة من القرارات الصناعية المتعلقة بها.

---

[7] – إبراهيم العلي، محمود، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2002.

ويلاحظ أن فرص الاستثمار تتمركز في مجال الصناعات التي تهدف إلى استخدام الطاقة الإنتاجية غير المستغلة، أو في الصناعات التصديرية والصناعات التي تحل محل الواردات بحيث يتم التركيز على:[8]

- الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي تعزز الترابط الأمامي والخلفي.
- الصناعات التي تسهم في استغلال المواد الأولية والخامات المحلية.
- الصناعات التي تسهم في نقل التكنولوجيا المتطورة وتوطينها.
- الصناعات التصديرية.

بلغ عدد المشاريع الصناعية المشملة /1624/ مشروعاً، حيث إن التطور الحاصل في ازدياد عدد المشاريع الصناعية المشملة يتبعه طرداً زيادة في إجمالي التكاليف الاستثمارية وتشغيل المزيد من اليد العاملة، كما رافقه تطوّر في نوعية الاستثمارات وحجمها وتوزيعها جغرافياً.

ازدادت عدد المشاريع الصناعية المشملة في عام 2010م لتصل إلى /211/ مشروع بتكلفة استثمارية تقديرية بلغت (74.7) مليار ل.س، وذلك من أصل /1624/ مشروع مشمل منذ عام 1991م أي ما نسبته (12.9%) توفر (138148) فرصة عمل، بينما كانت مشاريع الصناعة في عام 2009 (134) مشروعاً.

جدول رقم (1) المشاريع الصناعية المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار
حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وفرص العمل خلال الفترة (1991-2010)

السنوات	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية التقديرية (مليار ل.س)	عدد فرص العمل
1991- 2010	857	317.4	68778
2006	199	242.4	21987
2007	121	50.2	10782
2008	102	76.4	11533
2009	134	84.4	11606
2010	211	74.7	13462
المجموع	1624	845.5	138148

المصدر: هيئة الاستثمار السورية 2010

أما بالنسبة لتوزع المشاريع الصناعية حسب النشاط، نلاحظ أن المشاريع الغذائية حازت على النصيب الأكبر في عام 2010، وأتت المشاريع الهندسية بالمرتبة الثانية، تليها المشاريع الكيميائية، ثم المشاريع النسيجية.

2. القطاع الزراعي:

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، حيث يسهم بحوالي 20% من الناتج، ويعمل فيه قرابة ثلث القوى العاملة في سورية.

[8] – **مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2009، ص3.**

ويعدّ القمح المحصول الأساسي في هذا القطاع، وتعتبر سورية في إحصاءات المؤسسة العامة للحبوب إحدى الدول السبع في العالم والتي تتمتع باكتفاء ذاتي بمحصول القمح.[9]

وتلعب سورية دوراً أساسياً في سوق الصادرات العالمية من القمح، ولكن حدثت انتكاسة لإنتاج سورية من القمح في عام 2006– 2007 بسبب الظروف المناخية، مما دعا إلى التفكير ملياً في عملية دعم القطاع الزراعي بالكامل بوصفه قطاعاً استراتيجياً، وخاصة مع بطء العمل في مشاريع الري المختلفة وقدم التقنيات المستخدمة في الإنتاج.

وارتفع عدد المشاريع الزراعية المشملة في عام 2010 ليصل إلى /44/ مشروعاً من أصل /149/ مشروعاً مشملاً خلال الفترة 1991– 2010،وقد بلغت قيمة تكاليفها الاستثمارية التقديرية (20231) مليون ل.س منها (3323) مليون ل.س لعام 2010، وتشمل ما يقارب (1663) عاملاً كما يوضح الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) المشاريع الزراعية المشملة خلال الفترة 1991– 2010

السنوات	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	فرص العمل
2005–1991	42	8235	2523	2151
2006	15	1782	653	638
2007	9	830	402	312
2008	10	2863	1727	771
2009	29	3198	2397	1167
2010	44	3323	3026	1663
المجموع	149	20231	10723	6702

المصدر: هيئة الاستثمار السورية 2010

وقد بلغت المشاريع الزراعية قيد التنفيذ عام 2010 /16/ مشروعاً بتكلفة استثمارية تقديرية (2580) مليون ل.س، لتصبح المشاريع الزراعية قيد التنفيذ خلال الفترة (1991– 2010) /78/ مشروعاً.

ولوحظ أن أكثر هذه المشاريع كان في محافظة دير الزور، حيث بلغ عدد المشاريع فيها /12/ مشروعاً، ثم محافظة ريف دمشق ب /9/ مشاريع، وتأتي بعدها كل من محافظة الرقة والسويداء ب /7/ مشاريع.

3. قطاع السياحة:

شهد القطاع السياحي نمواً كبيراً في الفترة الأخيرة، ليساهم ب 8% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان هذا القطاع من القطاعات المهمّشة فيما مضى مع أن سورية تمتلك الكثير من المقومات السياحية، وفرص الاستثمار السياحية عالية الجدوى، حيث بدأ الترخيص والعمل للكثير من المشاريع السياحية في مختلف المحافظات السورية وبرؤوس أموال ضخمة عملياً، حيث يصل رأس مال بعض هذه المشاريع إلى (12) مليار ل.س، وتمّ إدخال نوع جديد من المشروعات هو السياحة المفتوحة، حيث يكون الدخول إليها مجانيا ويحقق المستثمر الربح عن طريق المرافق الأخرى كالمطاعم.[10]

[9] –د. سعيد النابلسي، إعداد: علاء قرقوع، غيث محمد، الاستثمار في سورية، رسالة ماجستير، ص28.

[10] – د. سعيد النابلسي، مرجع سابق، ص 29.

وقد بلغ حجم الاستثمارات السياحية الإجمالية الحاصلة على رخصة إشادة ومصدق عقودها (350) مليار ل.س لغاية عام 2010 نفذ منها خلال سنوات الخطة الخمسيّة العاشرة (60) مليار ل.س استثمارات سياحية جديدة دخلت بالخدمة (متضمنة مشاريع التأهيل المؤقت) و (79) مليار ل.س استثمارات قيد الإنشاء (تم احتسابه وفق الجولات الميدانية التي تقوم بها الوزارة ونسب الإنجاز لكل مشروع من المشاريع قيد الإنشاء) وبعد استبعاد المشاريع التي دخلت بالخدمة، وبالتالي فقد بلغ إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (139) مليار ل.س بنسبة إنجاز (154%) من الاستثمارات المخططة والبالغة (90) مليار ل.س موزعة كما تظهر في الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) المشاريع السياحية المنفذة خلال الفترة 2006- 2010

البيان	المنفذ فعلي خلال الفترة (2006 -2010)	المخطط (2006-2010)
استثمارات المشاريع الموضوعة بالخدمة (الجدية)	60	90
الإنفاق الاستثماري الفعلي للمشاريع قيد الإنشاء	79	
مجموع الإنفاق الاستثماري الفعلي	139	

المصدر: وزارة السياحة

أما المشاريع التي دخلت بالخدمة فقد بلغ عددها (3625) منشأة سياحية لغاية عام 2010 بكلفة استثمارية (226) مليار ل.س منها (747) فندقاً و (2878) مطعماً مقابل (3335) منشأة سياحية دخلت بالخدمة لغاية عام 2009 بكلفة استثمارية (207) مليار ل.س منها (687) فندقاً و (2648) مطعماً.

- **تركيب الاستثمارات محلياً وخارجياً**

شهدت الساحة الاقتصادية الدولية العديد من المتغيرات، أصبح فيها الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التدفقات المالية المعاصرة إلى الدول. واشتد التنافس الدولي بين الدول النامية والدول المتقدمة، تتسابق على تقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية، لجذب الاستثمارات المباشرة إليها.

ووفقاً للبيانات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يستمر بالتنامي، فقد وصل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية أو التي تحتوي على شركاء عرب أو أجانب المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار خلال الفترة (1991 – 2005) إلى /89/ مشروعاً مشملاً وذلك بتكلفة استثمارية تقديرية قدرها (138648) مليون ل.س، كما تم تشميل /159/ مشروعاً خلال الفترة (2006 – 2010) بلغت تكلفتها الاستثمارية التقديرية (512845) مليون ل.س، وبذلك يكون مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر /248/ مشروعاً خلال الفترة (1991 – 2010).

وقد بلغ عدد الدول المشاركة باستثمارات في سورية (38) دولة، وحافظ المستثمرون الأتراك على صدارة قائمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة ب /40/ مشروعاً، وتصدر المستثمرون العراقيون قائمة الدول العربية /32/ مشروعاً، ويليهم المستثمرون الكويتيون /27/ مشروعاً، ثم اللبنانيون /22/ مشروعاً، فالسعوديون أيضاً /22/ مشروعاً.

ويعزى ذلك إلى تبسيط النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملة الاستثمار وتحسينها ، وتعزيز جهود الترويج للاستثمار، وخلق شبكة علاقات داخلية وخارجية من قبل الحكومة ورجال الأعمال السوريين تهدف إلى استقطاب المستثمرين وعودة الأموال السورية المغتربة.

أما الجدول رقم (7) فيظهر توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات السورية خلال الفترة (2006 – 2010)، ونلاحظ أن أكثر هذه المشاريع توضّعت في محافظة ريف دمشق فقد بلغ عددها /52/ مشروعا ثم تأتي محافظة حمص ب /33/ مشروع ثم تليها محافظة دير الزور ب /16/ مشروع:

جدول رقم (7) توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار

المحافظة	عدد المشاريع	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد العمال
إدلب	5	580	907	199
الحسكة	6	568	16163	639
الرقة	10	2580	3555	624
السويداء	9	1111	1235	534
اللاذقية	6	854	1294	420
حلب	15	21567	38297	1410
حماه	7	2087	2540	1244
حمص	33	344802	357884	6711
درعا	9	2692	4549	777
دمشق	9	1017	2145	352
دير الزور	16	1931	2624	715
ريف دمشق	52	33566	57854	9361
طرطوس	5	2334	3299	292
الإجمالي العام	182	415689	492346	23278

المصدر: هيئة الاستثمار السورية 2010

وبلغ إجمالي قيمة الاستثمارات العربية البينية في عام 2008 بناءً على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حوالي (34.030.9) مليون دولار مقابل (20.660.4) مليون دولار عام2007، وظلت المملكة العربية السعودية محتلة الصدارة بين الدول العربية باستثمارات قيمتها (12.952.0) مليون دولار بنسبة 38.1%، أمّا سورية فبلغت قيمة الاستثمارات العربية فيها (1.539.7) مليون دولار بنسبة 45%،أي أن سورية شهدت زيادة ملحوظة في قيمة استثماراتها عام 2008 مقارنة بعام 2007.

لقد أدركت سورية الحاجة إلى أطر مشجعة للاستثمار، تضم حوافز قوية للمبادرات الريادية والمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، ذلك لأن الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر يشكلان المحرك الأقوى والأضمن لتحقيق تنمية مستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات :

1- التخفيف من العقبات الإدارية الضاغطة على الاستثمار كالروتين والبيروقراطية والخلل في تنفيذ القوانين، واستثمار الوقت.

2- إعادة صياغة دور الحكومة، وزيادة كفايتها في إدارة عملية الانفتاح الاقتصادي.

3- التطوير النوعي للعمالة في سورية، وربط التعليم بسوق العمل.

4- تطوير سوق الأوراق المالية.

5- الإسراع في إتمام عملية إصلاح شاملة، تتناول مناحي الحياة في سورية كافة (إحداث تغييرات جوهرية في البنية التشريعية والقانونية والتنظيمية التي تشكل الأرضية الحقيقة للعمل الاقتصادي).

6- على الرغم من وجود بنية تحتية متطورة إلى حد ما، فهي بحاجة إلى المزيد من التطوير ودخول القطاع الخاص للاستثمار فيها.

7- تقديم الدعم للصادرات وإزالة كل العقبات التي تحول دون قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

8- الاستمرار في إزالة العقبات الإدارية أمام المستثمرين في الحصول على الخدمات والتراخيص، وتدعيم تجربة الشباك الواحد، وتطويرها ومكافحة الفساد الإداري.

9- تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستثمار، لاسيما من خلال إبرام اتفاقياتثنائية لحمايتهورعايته والانضمام إلى الاتحاد الدولي لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA).

في النهاية لابد من متابعة مسيرة الانفتاح الاستثماري في سورية، بما يوفره من إطار صحي لتطوير وتحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة القضايا التي يواجهها المستثمرون بروح التعاون والتفهم المتبادل، مما يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات وخلق فرص العمل الجديدة من خلال إشراك القطاع الخاص السوري والعربي والأجنبي في عملية التنمية.

المراجع:

1- د. أبو فخر، شبلي. د.العبد الله، نهاد، تقرير التجارة الخارجية والاستثمار المقدم إلى ندوة الواقع الاقتصادي، هيئة تخطيط الدولة، المفوضية الأوروبية، منتدى البحوث الاقتصادية، دمشق، آب 2005.

2- د. الكفري العبد الله، مصطفى، مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقصادية، 2009.

3- ابراهيم العلي، محمود، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2002.

4- د. الزعيم، عصام، التوجهات الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد الوطني إزاء مشاريع العولمة والشراكة الإقليمية،جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 2004.

5- د. النابلسي، سعيد، الاستثمار في سورية، جامعة دمشق2009.

6- سليمان، حسان، تقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية بالتطبيق على سورية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 2007.

7- إحصاءات وزارة السياحة.

8- هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة2006-2010.

9- تقرير الاستثمار السنوي الخامس في سورية 2010.